تكوين المترجم في مجال الترجمة القانونية في عصر العولمة بين الواقع الأكاديمي والآفاق المهنية: حالة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

Translator training in legal translation at the era of globalization between the academic reality and professional perspectives: the case of the Translation Institute of Algiers 2 University

بوجلاب أمين [1]، بوخالفة محمد رضا[2]، بن عودة عديلة[3]

[1] جامعة الجزائر 2 معهد الترجمة (الجزائر)، amine.boudjellab@univ-alger2.dz

[2] جامعة الجزائر 2 معهد الترجمة (الجزائر) reda.boukhalfa@univ-alger2.dz

[3] جامعة الجزائر 2 معهد الترجمة (الجزائر)، adila.benaouda@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/01 تاريخ القبول: 06/06/ 2021 تاريخ النشر: 08/06/ 2021

ملخص:

زادت ظاهرة العولمة من حجم المعاملات الاقتصادية بين البلدان واحتلت فيها اللغة مكانة كبيرة لاسيما في تحرير العقود التي توثقها في لغة يتفق عليها الطرفان، ومن هنا يتجلى دور الترجمة في تيسير عملية التواصل وتفادي وقوع أي خلاف بينهما. تطرقنا في هذه الورقة إلى واقع التكوين في الترجمة القانونية في الجزائر من بوابة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 ومدى تأثير ظاهرة العولمة على الترجمة القانونية في الجزائر وضرورة التفكير في استراتيجية تكوينية توفق بين التكوين الأكاديمي وبين متطلبات سوق الترجمة القانونية.

كلمات أساسية: العولمة – الاقتصاد – الترجمة القانونية – التكوين.

Abstract:

Globalization has caused the increase of economical transactions volume, accordingly, the language plays an important role in contracts drafting in a language agreed upon by parties. Hence, translation makes communication easier and avoids disputes between contracting parties. In this paper, we dealt with the reality of legal translation training in Algeria, particularly at the Translation Institute of Algiers 2 University and how globalization has impacted the legal translation in Algeria, and the need to think about a new training strategy which must adapt the academic training to the legal translation market needs.

[1] **المؤلف المرسل**: بوجلاب أمين

Keywords: Globalization – Economy – Legal translation – Training.

1. مقدمة:

يشغل القانون حيزا كبير في تعامل الدول فيما بينها، ذلك أنه يسمح لها بإدراك ما عليها من واجبات وما لها من حقوق وبالتالي تأطير المعاملات التي تتم بين مختلف الشركات بشكل يحول دون وقوع أي نزاعات قد تفسد العلاقة بين الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

إن تزايد حجم المعاملات بين الشركات من مختلف الجنسيات أملته ظاهرة العولمة التي أصبحت تميّز عالمنا المعاصر، الذي أصبح قرية صغيرة ذابت فيها الحدود الجغرافية والسياسية وأصبح فيها منطق الاقتصاد والمال هو السيّد، بدليل وجود العديد من التكتلات العالمية مثل المجموعة الأوروبية التي كانت في السابق تسمى "السوق الأوروبية المشتركة" وكذا اتفاق كندا – الولايات المتحدة – المكسيك حول التبادل الحرّ (**United States – Mexico – Canada Agreement « USMCA »**) وغيرها من التكتّلات الأخرى من هذا القبيل، وهي عوامل أثرت بشكل واضح على سوق الترجمة بصفة عامة والترجمة القانونية على وجه الخصوص وهذا ما سنحاول تبيانه في هذه الدراسة.

تتطرق دراستنا هذه إلى التكوين في مجال الترجمة القانونية في الجامعات الجزائرية لأنها تعتبر وبالنظر لكثرة اللجوء إليها، إحدى أكثر الترجمات التي تحكم العلاقات بين الدول ممثلة في شركاتها الاقتصادية وتسير معاملاتها في مختلف الميادين، وبالتعدي فإنها تضبط سوق العمل في هذا المجال، وعليه، طرحنا التساؤل التالي: **هل يلبي التكوين بتصميمه الحالي حاجيات سوق الترجمة القانونية في الجزائر في عصر العولمة؟**

سوف نقوم أولا بتقديم نظرة شاملة عن الترجمة القانونية ولاسيما خصائصها وبعض الصعوبات التي قد تواجه المترجم القانوني أثناء تأديته لمهامه، ثم نتطرق إلى تأثير العولمة على سوق العمل في مجال الترجمة القانونية في الجزائر، ثم نقوم بعرض لواقع التكوين في مجال الترجمة القانونية في معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، لنتطرق بعد ذلك إلى واقع سوق الترجمة القانونية في الجزائر، محاولة منا تبيان العلاقة الموجودة بين سوق الترجمة القانونية في الجزائر والتكوين الجامعي الأكاديمي، ونقدم في الأخير بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد الطالب على ولوج سوق العمل في أحسن الظروف الممكنة.

2. الترجمة القانونية بين الممارسة والتحكم:

تُعرَفُ الترجمة القانونية بأنها ترجمة لنص ينتمي لنظام قانوني في لغة منقول منها إلى لغة منقول إليها بنظامها القانوني الخاص، بحيث نجد هاذين النظامين ينتميان –في بعض الأحيان– إلى عائلات قانونية مختلفة يحول تباينهما دون الحصول على ترجمة كفيلة بإنتاج نص مطابق من حيث المعنى ويتكيّف مع النظام القانوني للغة المنقول إليها بشكل يجعل هذا النص قابلا للتنفيذ بصيغته المترجمة، ونذكر على سبيل المثال ورود نص محرّر باللغة الإنجليزية صادر عن جهة قضائية خاضعة لنظام الكومن لو (Common law) بصفته النظام السائد في البلدان التابعة للكومن ويلث (Commonwealth) وترجمته إلى اللغة العربية ليستعمل لدى جهات خاضعة لنظام القانون المدني (Civil Law) وهو النظام السائد في أغلب الدول الأوروبية والافريقية.

في هذه الحالة، لا يمكن للمترجم أن يصيب في مهامه إلا إذا كنا ملمّا بالنظامين القانونيين للغة المنقول منها واللغة المنقول إليها، وكذلك التحكم والاستيعاب الدقيق للمفاهيم القانونية التي تنتجها هذه الأنظمة القانونية.

كما لا تختصر الترجمة القانونية في مجرد مسألة اللغات والمصطلحات، بل تحتاج إلى نظرة شاملة ومتكاملة على خلاف ما يعتقده العديد من اللسانيين القانونيين والمشتغلين بالترجمة القانونية، وهو ما خلصت إليه **سارسيفيتش** (**Sarcevic**) التي كانت قد صرحت بأن:

"(…) Despite the emphasis on preserving the letter of law, legal translation is not a process of transcoding , i.e., translating a string of words from one language into another. As in other areas of translation, the basic unit of legal translation is the text, not the word (…).". (Sarcevic, 1997 : 05)

المقصود هنا أنه وبالرغم من أن النقل الحرفي للنص القانوني غالبا ما ينصح به في ترجمته، إلا أن الترجمة القانونية ليست عملية نقل لمجموعة من كلمات من لغة إلى أخرى فحسب ،كما هو الشأن بالنسبة لميادين الترجمة الأخرى ، بل تعتمد على النص كله وليس على الكلمة. ومهمة التكوين هنا تتعدى هي الأخرى مقابلة اللغات لبعضها البعض أو الأنظمة القانونية فيما بينها لتشمل كلاهما معا بالإضافة إلى التحكم في هندسة اللغة المنقول منها والمنقول إليها وخصائص كل واحدة منهما وانفراد الأنظمة القانونية التي يصاغ بها النص من حيث الخصائص والمضامين والمفاهيم والأطراف المتدخلة في تحرير هذا النص وتطبيقه، حيث يتمثل تعليم ترجمة النصوص القانونية

في تعلم تفسير معنى النص بشكل صحيح وإيجاد المعنى الذي أراد المؤلف حقًا إعطائه لنصه ونستشهد في هذا المقام بما جاء به **جيمار** (**Gémar**) حيث يقول:

« Il s'en suit qu'enseigner à traduire des textes juridiques revient, pour l'essentiel, à apprendre à interpréter – au sens fort de l'anglais *to construe* – correctement le sens d'un texte, non seulement à trouver le sens des mots, opération somme toute normale voire banale, et parfois fallacieuse, mais encore et surtout à retrouver le sens que l'auteur (législateur, juge, rédacteur en général…) a réellement voulu donner à son texte. » (Gémar, 1991 : 306)

وتُعرِفُ **أيت تفاتي** من جهتها الترجمة القانونية بأنها عملية ذهنية إبداعية يتم بموجبها نقل النصوص التشريعية من لغتها الأصلية إلى أي لغة أخرى وفضلا عن كونها عملية تقنية بامتياز، إلا أنها لا تخلو من عنصر الإبداع الذي يتجسد من خلال الإلمام والدراية والخبرة في اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها، التي يتمتع بها المترجم عند إقدامه على ترجمة النصوص ذات الطابع التشريعي. (أيت تفاتي، 2019: 08)

نستعرض فيما يلي، على سبيل الذكر لا الحصر، أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المترجم القانوني:

يجب التمييز بين نوعين من الترجمات القانونية، أولاهما تتم ضمن نظام قانوني واحد ينطلق فيه المترجم من اللغة الأصل إلى لغة أخرى أو عدة لغات وفي تلك الحالة فإن الإلمام باللغة المترجم منها واللغة أو اللغات المترجم إليها وإلمامه بالمجال القانوني الذي يتمحور حوله النص المراد ترجمته يكفي وحده لإنتاج ترجمة تؤدي الغرض؛ أما النوع الثاني، فيخص ترجمة نص تابع لنظام قانوني معمول به في الدولة التي تم فيها استصدار النص الأصلي إلى نظام قانوني معمول به في الدولة التي توجه لها الترجمة، وفي لغة مختلفة عن اللغة المنقول منها بمعنى ترجمة مضمون نص قانوني من محيط ونظام ولغة معينة إلى محيط ونظام ولغة أخرى، ففي تلك الحالة يتوجب على المترجم أن يتوفر على محصلة معرفية حول الأنظمة القانونية وطبيعة النظام الذي يندرج ضمنه النص المراد ترجمته وهنا تتعقد مهمة المترجم لاسيما وأنه يحتاج في ذلك إلى حيز زمني معتبر للبحث عن المكافئات الوظيفية في اللغة المراد الترجمة إليها، إذا وجدت، ثم تكييف ترجمته مع خصوصيات المجتمع الذي يترجم إليه.

يقول كل من لادميرال **Ladmiral** وميريو **Mériaud** أنه بوسع كل الناس ولاسيما منهم مزدوجي اللغة الترجمة بكل سهولة من لغة إلى أخرى غير أن الأمر أعقد وأصعب من ذلك، إذ أن عملية الترجمة تتطلب إلماما بكل ما يحيط بالترجمة من تأثيرات ثقافية وجغرافية ودينية وغيرها من المؤثرات الأخرى التي تدلّ على أن فعل

الترجمة لا يقتصر على إيجاد مكافئات أو مقابلات في اللغة المنقول إليها، وإنما إيجاد أنسب المكافئات بعد تكييفها مع السياق العام للنص وكذا ثقافة محرر النص والمحيط الذي يعيش فيه.

إلا أن اللغة لا تشكل المعيار الوحيد الكفيل بأن يسمح بالتحكم في الترجمة وإنما الوسيلة فقط لاسيما وأن تدريس اللغة في إطار العملية الترجمية هو تدريس ذو طابع بيداغوجي تعليمي ولا يشكل الترجمة في ذاتها. في هذا الشأن، يقول **لادميرال**:

« (…) Sur le plan didactique, rappelons que les langues sont la condition nécessaire bien-sûr, mais pas la condition suffisante de toute traduction ; et surtout que les exercices dits de traduction pratiqués dans le cadre de l'enseignement des langues n'ont qu'une fonction pédagogique d'apprentissage et non pas grand-chose à voir avec la pratique de la « traduction traductionnelle ». (Ladmiral, 2005 : 34)

من جهة أخرى، يقول **جيمار**:

« En effet, nul ne saurait songer sérieusement à aborder cet enseignement de la manière qu'une autre activité de traduction (littéraire, générale, technique…), car le texte juridique – loi, règlement, jugement, contrat…- est le plus souvent porteur d'effets susceptibles de mettre en œuvre une responsabilité quelconque, une obligation de faire ou de ne pas faire. Le caractère contraignant du texte juridique le distingue généralement des autres catégories de textes. » (Gémar, 1988 : 305)

بمعنى أنه يعتبر الترجمة القانونية بأنها ترجمة تختلف عن غيرها من الترجمات الأخرى ويقصد بها الترجمة الأدبية، أو العلمية، أو الفنية وذلك نظرا أولا للطابع الإلزامي أو الإكراهي لأحكام النصوص القانونية، ثم كون تلك النصوص تقيم في معظم الأحيان مسؤوليات الأشخاص أو الهيئات وهو ما يتطلب التعامل معها بكل دقة وتقنية، ذلك أن القانون هو الميدان الوحيد دون غيره الذي لا يحق لأي شخص آخر عدا المشرع والقاضي ورجل القانون إعطاء الإيحاءات "الرسمية" للكلمات التي ينتجها النص القانوني بما يتناسب والمفاهيم القانونية المتداولة في المحيط القانوني.

كما تحدث كذلك عن حاجة لغة القانون أو النص القانوني للمكافئات الوظيفية التي غالبا ما تنعدم في اللغة المترجم إليها واستدل على ذلك بكندا التي تتمثل اللغتان الرسميتان المعتمدان فيها في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، حيث يقول:

« Le caractère contraignant du texte juridique le distingue généralement des autres catégories de texte. Cette contrainte s'exerce plus particulièrement dans un pays comme le Canada où cohabitent deux langues officielles, deux systèmes juridique fort différents, donc également deux systèmes d'interprétation du droit, soit deux conceptions, parfois opposées, de la manière de « rechercher l'intention (du législateur en tenant compte du texte, du contexte, de la finalité, de l'histoire…). Ces conditions singulières marquent clairement la spécificité de l'activité traduisante en cette matière et en conditionnent l'enseignement ». (Gémar, 1988 : 305)

وبالتعدي فإننا نجد في كندا نظامين قانونيين يتميزان عن بعضهما البعض ويختلفان أحيانا عن بعضهما البعض ولاسيما في مجال المصطلح والقوانين وهو ما يظهر الحاجة إلى حتمية اللجوء إلى إيجاد المكافئات الوظيفية عند الإقدام على أي عمل ترجمي.

وتقديرا لكا ما سبق ذكره، يمكننا أن نلخص أهم الخصائص التي تميز الترجمة القانونية في النقاط التالية:

* التقيد بالنص الأصلي والدقة في اختيار المصطلحات والاختصار في صياغة الجمل والرجوع دائما إلى النصوص القانونية وتفادي التصرف في ترجمتها مرة ثانية إذا سبق وأن ترجمت من قبل؛

* اللجوء قدر الإمكان إلى المكافئات الوظيفية، إن وجدت، وذلك تفاديا لخلق اللبس لدى المتلقي نظرا لخصوصيات اللغة القانونية التي تتسم بالدقة في اختيار المصطلحات والاختصار في الكلام.

* الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال المصطلح القانوني من نصوص قانونية وتشريعية يترتب عنها في غالب الأحيان ظهور مفاهيم ومصطلحات قانونية مستجدة تفرض على المترجم تجديد معارفه باستمرار؛

* قدرة المترجم الناشط في مجال الترجمة القانونية على تكييف الترجمة مع المعايير والمصطلحات اللغوية السائدة في البلد المترجم إليها وتظهر الحاجة إلى ذلك بصورة واضحة عند الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

هي بعض الخصائص التي تميز الترجمة القانونية عن غيرها من الترجمات الأخرى والتي يفترض أن تراعي الجمهور الذي تخاطبه وهو جمهور يحتاج إلى الدقة في المعلومات تفادي اللبس.

3. صعوبات الترجمة القانونية:

تتمثل أهم الصعوبات التي يواجهها المترجم في مجال الترجمة القانونية أثناء تأديته لمهامه فيما يلي:

* مسألة التكافؤ الوظيفي لدى المترجم في مجال الترجمة القانونية، حيث يتعين عليه وعند إقدامه على ترجمة أي نص قانوني، أن يترجم النص القانوني في اللغة المنقول منها والنظام القانوني للدولة التي حرر فيها النص الأصلي بما يناسبه وظيفياً في اللغة المنقول إليها والنظام القانوني للدولة التي يترجم لصالحها، بمعنى أنه يفترض أن يكون المترجم ملما بالنظام القانوني للدولة التي يترجم لصالحها، ليس هذا فحسب بل يفترض أن يكون ملما بثقافة تلك الدولة وعاداتها وتقاليدها، وهو ما يصعب من مهمة المترجم القانوني ويتطلب المزيد من الوقت والجهد منه ؛

من جهة أخرى، يقول **شريق** في هذا الصدد:

" (...) أن مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية لا يعني فقط بأن يقوم المترجم القانوني بإنتاج متكافئات مبنية على مستوى الكلمة أو الجملة أو النص أو وظيفته مثلما نجد ذلك في الترجمة عموما بمختلف تخصصاتها، وإنما يتعين على المترجم القانوني إنتاج متكافئات ترجمية وتكافؤ قانوني يعكس الآثار القانونية في النص الأصل خصوصا في النصوص الملزمة كالعقود القانونية والاتفاقيات والدستور وغيرها. لذلك يشدد العديد من المختصين في الترجمة القانونية على أن يستخدم التكافؤ الوظيفي لأنه يؤدي الوظيفة المزدوجة على المستويين الترجمي والقانوني. (شريق، 2017: 116)

* الأنظمة القانونية المتعددة والمتنوعة في مختلف دول العالم، إذ أن العديد من الأنظمة القانونية ولغاتها ليست متقاربة وهو ما يعقد أكثر من مهمة المترجم في مجال الترجمة القانونية ولعل أفضل دليل على ذلك الاختلاف الحاصل بين القوانين الفرنسية التي استمدت الدولة الجزائرية قوانينها منها وبين القوانين الانجلوساكسونية ولاسيما فيما يتعلق بالمصطلحات ومكافئاتها الوظيفية؛ وفي هذا الصدد، تقول **شاو** (**Cao**):

« In short, in this book, legal translation is analysed and discussed in terms of cross-cultural and interlingual communicative act and as a complex human and social behaviour. On the one hand, legal translation is constrained by the nature of law and legal language, of the source language (SL) and the target language (…)" (Cao, 2007: 05)

بمعنى آخر، تعتبر **شاو** أن تحليل الترجمة القانونية ومناقشتها يتم من خلال الفعل التواصلي بين الثقافات وبين اللغات وكسلوك بشري واجتماعي معقد وهي مقيدة بطبيعة القانون واللغة القانونية واللغة المنقول منها والمنقول إليها.

* تميز النصوص القانونية الأصلية عن غيرها من النصوص بشكلها الخاص وطبيعة المواضيع التي تتطرق إليها؛

* تميز بعض المصطلحات القانونية أحيانا عن غيرها من المصطلحات في باقي المجالات الأخرى وهو ما يعقد من مهمة المترجم في مجال الترجمة القانونية.

تقودنا كل تلك العوامل المذكورة أعلاه وعوامل أخرى إلى التفكير في كيفية تكوين المترجم في المجال القانوني بشكل يسمح له أن يكون جاهزا لولوج سوق الترجمة القانونية، وهو التكوين الذي يستحسن أن يزوده بخصوصيات القانون ولغته وتقسيماته ومختلف مصادره وخطابه المميز الذي يختلف من نظام قانوني إلى أخر.

وتقول **بن عودة** في هذا الشأن:

« Théoriquement, ce panel de cours permet aux futurs traducteurs d'acquérir des bases dans des domaines très variés et des techniques de traduction selon les différentes théories abordées. Cette approche globaliste est certes destinée à produire des « traducteurs non spécialisés » mais ne garantit en rien la qualité ou le niveau requis dans le milieu professionnel. » (Benaouda, 2017 : 129-130)

بمعنى أنه صحيح أن التكوين الأكاديمي الجامعي بتصميمه الحالي يمكن الطالب الذي هو مترجم الغد من اكتساب قاعدة في مجالات مختلفة ومتنوعة ويتعلم تقنيات الترجمة وكيفية التعامل مع النصوص وترجمتها بناء على مختلف النظريات التي يطلع عليها ولكنه تكوين يضمن بالتأكيد تكوين مترجمين غير متخصصين ولكنه لا يضمن أبدا أن يستجيب ذلك التكوين لمستوى الجودة والمهارة الذي يحتاج إليه سوق العمل.

في حين يعتبر **بوخالفة** أن:

« Il n'est donc pas étonnant que la traduction des textes de spécialités requiert de nous davantage de temps et de réflexion. Les textes en question étant truffés de termes techniques n'ayant pas toujours leurs équivalents dans les dictionnaires bilingues, nous sommes amenés à faire une recherche sur le concept lui-même, c'est-à-dire la réalité ou le processus auquel renvoie le terme en langue étrangères. » (Boukhalfa, 2016 : 39)

بمعنى أنه من العادي جدا أن تتطلب النصوص المتخصصة المزيد من التفكير والوقت نظرا لكونها مليئة بالمصطلحات التقنية التي لا تجد لها دائما مكافئا في القواميس الثنائية اللغة، وتجبرنا على البحث في الفكرة نفسها أي الحقيقة أو العملية التي يرجع إليها المصطلح في اللغة الأجنبية.

يترتب عن اختلاف الأنظمة القانونية تنوع في اللغة القانونية المستعملة وهو ما يضع المترجم أمام حتمية التأقلم مع كل تلك المتغيرات التي أملت وتيرتها ظاهرة العولمة التي رفعت من حجم المبادلات والمعاملات وبالأخص الاقتصادية منها وهو ما زاد من حاجة الدول للترجمة القانونية.

4. تأثير العولمة على سوق الترجمة القانونية في الجزائر:

تشهد الجزائر حركية متسارعة الوتيرة في مختلف مناحي حياة المجتمع أملتها حتمية مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية وغيرها من التطورات الأخرى التي يشهدها عالمنا المعاصر، وما زاد من حتمية التأقلم مع هذا الوضع ظاهرة العولمة التي أصبحت واقعا تبنى عليه كافة الاستراتيجيات.

تعتبر العولمة ظاهرة عالمية تهدف إلى تعزيز التكامل بين التمويل والأعمال والاقتصاد وغيرها من المجالات كما تعزز العولمة الروابط بين القطاعات المحلية والعالمية من خلال تسهيل نقل الخدمات والسلع ورأس المال وهي كلمة يعود مصدرها إلى اللغة الإنجليزية وهي **Globalization**. (ضمراوي، 2018)

فالعولمة إذن هي العملية التي تمكن مختلف المنظمات والشركات والمؤسسات والتكتلات من إعطاء بعد دولي لأعمالها وبالتالي توسيع مجال نشاطها من بعد محلي إقليمي إلى بعد دولي عالمي.

تبدو ملامح تأثير ظاهرة العولمة على الجامعة الجزائرية واضحة من خلال اعتماد الجزائر لنظام تكويني أملته متطلبات اقتصادية بدليل أن الدول الانجلوساكسونية هي أول من بادر باعتماد نظام ل.م.د في جامعاتها، كونها دول تعتمد في اقتصادها على النظام الرأسمالي الذي يتعامل بمبدأ البراغماتية والكسب، فكان لزاما عليها تكييف نخبها المتخرجة من جامعاتها مع الواقع الاقتصادي وتشجيع الجامعة على تكوين نخبة عملية وسريعة التكيف مع سوق الشغل، لتحذو حذوها الدول الأوروبية وفي مقدمتا فرنسا وبريطانيا واسبانيا سنة 1998 لما رأته في ذلك النظام من مميزات تخدم نموها الاقتصادي.

أما على الصعيد القانوني، فإن عولمة القاعدة القانونية يجبر الدول على صياغة قوانينها وفق القوانين الدولية وترتب عن ذلك ضرورة توفير كافة النصوص القانونية والتشريعية والمواثيق والعقود بعدد لغات العالم وذلك قصد تمكين كافة الأطراف من الاطلاع عليها وبالتالي الامتثال لنص المادة 74 فقرة 1 من الدستور الجزائري التي تنص على أنه: " لا يعذر بجهل القانون ". إذ أنه أصبح لزاما على الجميع الاطلاع بكافة القوانين الدولية والوطنية السارية المفعول على مختلف المعاملات الشخصية والمالية والاقتصادية. (أيت تفاتي، 2019: 573-574)

كما قال **منصور** :

" (...) كقاعدة عامة الاعتذار بجهله لوجود القاعدة القانونية التي أصبح ملزما بها والإفلات من تطبيقها عليه ولو ثبت فعلا أنه كان يجهل وجودها طبقا لنص المادة 74 فقرة 1 من الدستور الجزائري: " لا يعذر بجهل القانون ". (منصور، 2009: 133-134)

أجبر الحجم المتزايد لتبادل الخبرات العلمية مع مختلف الباحثين عبر العالم، الجامعة الجزائرية على التأقلم مع الوضع القائم ولعل ما زاد من الطابع الاستعجالي لذلك التأقلم هو مختلف البعثات الطلابية التي كانت تذهب من أجل استكمال دراستها بالخارج وتصطدم بنظام يختلف في مكوناته وبرامجه وأهدافه عن النظام الكلاسيكي الذي كان حينها معتمدا بالجزائر وهو ما يؤدي بباحثينا في غالب الأحيان إلى اللجوء إلى مرحلة تأقلم تجعلهم يضيعون وقتا ثمينا كان بإمكانهم استثماره بشكل أحسن، وهو ما أجبر الدولة الجزائرية على التفكير في تغيير نظامها التكويني من كلاسيكي إلى نظام ل.م.د المعمول به في مختلف بلدان العالم؛ هي كلها معطيات تدل على أن العولمة هي واقع ملموس يجب أن تبنى على أساسه معظم الاستراتيجيات في مختلف الميادين وبالأخص في مجال التعليم العالي.

ليست الحركة العلمية في الجزائر بمنأى عن ذلك، إذ أصبح لزاما على الجامعة الجزائرية أن تتأقلم مع الواقع المفروض عليهما بسبب الارتفاع المتزايد والمنحى التصاعدي لحجم المبادلات بين الجزائر ونظيراتها من الدول، وهو التبادل الذي يشمل كافة مجالات الحياة وبالأخص البحث العلمي والتعليم العالي الذي وعلى غرار باقي مجالات النشاط الأخرى، يحرك الحياة الاقتصادية للبلاد بما يضمن لها نموا وتطورا يواكب التطور المتسارع للعالم الذي نعيش فيه اليوم.

هي كلها عوامل ومقومات تجعل من تدريس الترجمة القانونية بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 ضرورة شبه حتمية لما لهذا النوع من الترجمة من تأثير على المجتمع في تعاملاته، إذ أن القانون هو من ينظم حياة البشر فيما بينهم ويضمن للمتعاملين الاقتصاديين حقوقهم وواجباتهم وذلك وعملا بمبدأ " العقد شريعة المتعاقدين " المكرس في القانون المدني.

5. واقع تطبيق نظام ل.م.د بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2:

يتمثل نظام التكوين المعتمد بمعهد الترجمة في نظام ل.م.د الذي حل محل النظام الكلاسيكي وتم تطبيقه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 08 شوال عام 1415 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004 يتضمن إحداث شهادة الليسانس نظام جديد، وهو نظام منح الأولوية للكفاءة التي تجمع بين الجودة والتنافسية مستندا

على مبدأ تكافؤ الفرص، وهو نظام يهدف إلى تكييف نمط التعليم العالي في الجزائر مع ما هو معمول به في مختلف بلدان العالم.

حاولت الجامعة الجزائرية من خلال اعتمادها لنظام ل.م.د سنة 2004 في تكوينها الجامعي أن تحذو حذو نظيراتها من البلدان الأخرى، من خلال تكييف تكوينها الجامعي بشكل يخدم اقتصادها الذي يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وتنافسية، هي حتمية أملتها ظاهرة العولمة التي غيرت موازين القوى ولاسيما في المجال الاقتصادي، وأعادت توزيع الأوراق بشكل فتح الباب واسعا أمام التنافسية.

وبما أن الجامعة هي القاطرة التي تدفع بالاقتصاد إلى التطور والازدهار، لما لها من فضل في تزويده بالمورد البشري الذي هو الأساس الذي تبنى عليه كافة الاستراتيجيات الناجحة، فالعامل الرئيسي إذن هو المورد البشري الذي إذا ما تم إعداده إعدادا سليما، تبنى به الاقتصادات وتنمو وتزدهر، والجامعة هي أفضل فضاء يتم فيه صقل مواهب إطارات الغد.

يتميز نظام ل.م.د بكونه نظاما غير جامد ومرن بما يتناسب ومتطلبات العصر من تطور تكنولوجي وهو النظام الذي تم إقراره من أجل استدراك مختلف الاختلالات المتراكمة على مر السنين.

من جهة أخرى، يواجه تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر عديد العقبات تتمثل أهمها فيما يلي:

- اختلال التوازن بين عدد المؤطرين البيداغوجيين والعدد المتزايد للطلبة الذين يلتحقون بمقاعد الجامعة سنويا وبالأخص بمعهد الترجمة وهو ما ينعكس سلبا على تكوينهم؛
- عدم تطبيق مفهوم هذا النظام كما تمت صياغته والاكتفاء بتطبيق مبدأ تقليص سنوات التدريس من أربعة إلى ثلاثة على مستوى الليسانس ذلك أنه نظام وُضع ليوطّد العلاقة بين الشريك الاقتصادي وبين الجامعة، بما يسمح أولا للجامعة أن تكون على اطلاع بمعطيات سوق العمل وتوجيه تكوينها بما يوفر المورد البشري المؤهل له وتلبية احتياجات الشريك الاقتصادي؛

6. سوق العمل في مجال الترجمة القانونية، حالة دواوين الترجمة المعتمدة:

1.6 سوق العمل في مجال الترجمة القانونية:

لقد فرضت الترجمة القانونية نفسها من خلال مجمل العناصر التي استعرضناها أعلاه، كورشة تحتاج إلى عناية أكبر نظرا لأهميتها وهي العناية التي يمكنها أن تتجسد بالأخص من خلال إرساء قواعد متينة للتكوين في مجال الترجمة القانونية التي أصبحت في يومنا هذا مجالا لا يمكن الاستغناء عنه ونحن في عصر السرعة والعولمة الذي

يتميز عن غيره بتقارب البلدان والأمم والشعوب أكثر من أي وقت مضى وكثرة المعاملات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية وغيرها من المعاملات الأخرى التي تؤدي حتما إلى إبرام عقود توثق تلك العلاقات فيما بينها وهي العقود والاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات التي تُحكم فيها لغة القانون ومن أحسن من المترجم لتيسير عملية التواصل تلك فيما بينها.

تمثل الترجمة القانونية حصة لا يستهان بها في سوق العمل نظرا لكثرة المعاملات في مختلف مجالات النشاط التي تتم بين مختلف الشركاء الاقتصاديين والتي توّثق بواسطة عقود ومحررات تحكم فيها لغة القانون، فالتدريس في نظر **لادميرال** يؤكد على العلاقة الوطيدة التي يجب أن تربط بين التكوين ومتطلبات سوق العمل وهي علاقة تبادل مستمر مبنية على معطيات يتفق عليها المكوّن مع الشريك الاقتصادي، حيث يقول:

« Il convient d'insister sur l'aller et retour permanent qu'une formation à la traduction doit mettre en œuvre entre, d'une part, les contenus d'une formation qui doit tenir compte des besoins du marchés et, d'autre part une formation du marché qui ne comprend pas toujours quel est son besoin. » (Ladmiral, 2005 : 29)

وهو ما يقودنا إلى محاولة الإلمام بواقع التكوين الجامعي في مجال الترجمة القانونية على مستوى معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 التي اخترناها كعينة للدراسة، إذ لاحظنا إقرار مقياس واحد يتمثل في مدخل إلى القانون وهو المقياس الذي يدرس في ساعات معدودات وهو الحجم الساعي الذي لا يكفي إذا ما قارناه بنسبة اللجوء إلى هذا النوع من الترجمة في سوق العمل، تستعرض في هذا المقياس المفاهيم القانونية العامة دون التعمق فيها وهذا لا يكفي لكي نزود الطلبة المقبلين على العمل في مجال الترجمة القانونية بمحصلة معرفية في مجال القانون تسمح لهم بمعالجة النصوص التي قد تعرض عليهم في هذا المجال لا وبل تصبح عائقا في طريق تطورهم وتنافسيتهم.

في حين أنه وعندما نتطرق للكيفية التي يتم بها تكوين المترجم على مستوى معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 وبالأحرى على مستوى الممارسة، فإنه قليلا ما يتم اختبار المحصلة المعرفية للطالب المتكون في مجال الترجمة القانونية، ويتجسد ذلك من خلال طبيعة النصوص التي يكلف الطالب بمعالجتها، والتي تتطرق في غالبيتها إلى مختلف مجالات الحياة وتمكن الطالب من تكوين محصلة معرفية فيها، ولكنها لا تسمح له بإثراء محصلته المعرفية في المجال القانوني والقضائي.

إنه انطباع تولد لدينا، كوننا أصحاب دواوين ترجمة معتمدة ونشتغل بالتالي كمترجمين تراجمة معتمدين ومحلفين، من خلال معاينتنا للبعض من الطلبة الذين قمنا بتأطيرهم في إطار التربصات التطبيقية التي كان المعهد

يوصي بها أولا، إذ أننا لاحظنا أن الطالب الجامعي يكاد يفتقر لمحصلة معرفية في مجال المصطلحات القانونية، ذلك أنه قليلا ما يكلف بترجمة نصوص قانونية من العقود التجارية والعقود التوثيقة والأحكام القضائية وغيرها من النصوص القانونية التي تكتسي أهمية في حياة المجتمع، بما لها من تأثير وانعكاسات على العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد وكذا بين المجتمعات بعضها ببعض ونقصد بذلك مختلف المعاملات التي تتم بين الدولة الجزائرية ممثلة في شركاتها الوطنية العمومية والخاصة وبين الشركات الأجنبية، علما بأن الهدف المنشود من وراء إقرار نظام ل.م.د ولاسيما في طور الماستر، هو أنها مرحلة من التكوين ذات توجه مهني وهي مرحلة يتم فيها تحضير الطالب لولوج عالم الشغل بالنسبة للطلبة الذين لا يتمكنون من الالتحاق بالدكتوراه، وهو النقص أو لِنَقُل العجز الذي يحول دون تمكن طالب الترجمة من التعامل بأريحية مع النصوص القانونية التي قد يكون مدعوا لمعالجتها في مساره المهني، نظرا لعدم اعتياده عليها ويحتم عليه بالتالي الخضوع لفترة تأقلم مع تلك النصوص،

2.6 ممارسة الترجمة القانونية في الجزائر (دواوين الترجمة المعتمدة):

تتجسد ممارسة الترجمة القانونية في الجزائر من خلال عديد المترجمين من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية المنتشرين عبر مختلف المؤسسات العمومية والخاصة ونذكر منها دواوين الترجمة المعتمدة بالجزائر.

تشكل تلك الدواوين مكانا مميزا يسمح لأولئك الطلبة المتخرجين بالاستفادة من تكوين ميداني في مجال الترجمة القانونية نظرا لطبيعة النشاط الذي تقوم به والمتمثل في الترجمة القانونية وغيرها من الترجمات الأخرى، وتزودهم بالمحصلة المعرفية في المجال القانوني لاسيما وأن نشاط تلك الدواوين يتمثل أساسا في الترجمة القضائية التي لها خصائص مماثلة مع الترجمة القانونية ولكن نطاق تدخلها أوسع وهي الترجمة التي تتميز بالدقة في اختيار المصطلحات والصرامة في الأسلوب ولا تترك المجال واسعا أمام الإبداع نظرا للمسؤوليات المدنية والجزائية التي يمكنها أن تترتب عن أي فهم خاطئ للنص الأصلي وبالتعدي ترجمة غير وفية وغير مطابقة له.

3.6 آفاق التكوين في مجال الترجمة القانونية في الجزائر وتأثير سوق الترجمة القانونية عليه:

تقدم الجامعة الجزائرية عامة ومعهد الترجمة خاصة تكوينا بنيت استراتيجيته على أساس موافاة الطالب بمعارف في جميع مجالات الحياة وبالتالي تفادي منح الأفضلية لميدان ما دون الآخر وترك الطالب يصقل تلك المعارف في سوق العمل وفق الميدان الذي يلجه في حياته المهنية، وهي استراتيجية تندرج في إطار تكوين ذو منحى منتظم وتصاعدي، منتظم من حيث كيفية تلقين الطالب للدروس والتي تتميز بالتقنية المبنية على استراتيجية

تمليها الأهداف المنشودة من التكوين وتصاعديا من حيث درجة التعقيد التي يبلغها التكوين من مستوى لآخر وبشكل يجعل الطالب في نهاية تكوينه قادرا على رفع أي تحدي قد يواجهه في حياته المهنية.

في حين أنه وعلى الصعيد المهني، يعتبر نوع التكوين الذي يتلقاه الطالب المتخرج تكوينا يتميز بالاختصاص، بمعنى أنه غالبا ما يعالج ميادين دون أخرى ولا يسمح بالتالي للمترجم بتوسيع معارفه في كافة ميادين الحياة.

7. خاتمة:

لقد تبين لنا من الدراسة التي قمنا بها بأن الاختلال لا يكمن في نظام التكوين المعتمد في الجامعة الجزائرية عامة ومعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 خاصة، لا يكمن في النظام المطبق والمتمثل في نظام ل.م.د الذي أثبت نجاعته في عديد الدول التي تعمل به حاليا، وإنما في عديد الاختلالات المتوارثة عن سنوات من تطبيق النظام الكلاسيكي فيما يتعلق بالجامعة من جهة، والنظام الاقتصادي الجزائري الذي شهد تغيرات جذرية في استراتيجياته بفعل ظاهرة العولمة التي غيرت من الخريطة الاقتصادية للعالم، ووضع الجزائر أمام حتمية التكيف مع المعطيات الجديدة هذه والتأقلم مع النمط الجديد في التفكير من خلال تكييف تكوينها لإطارات الغد تكوينا يستجيب لمتطلبات سوق أصبحت لا تؤمن إلا بالكفاءة والسرعة في التكيف مع الواقع المفروض.

على ضوء ما قمنا باستعراضه أعلاه، يكمن دور الجامعة في تزويد الطالب كل فيما يخصه بالمعارف التي تساعده في مهامه وعدم التقيد بمتطلبات السوق ولاسيما سوق الترجمة القانونية، إذ أن تكييفها لتكوينها مع متطلبات سوق العمل يعني أنها ستحصر تكوين الطالب لديها في مجالات دون الأخرى وهو ما من شأنه أن يحد من مؤهلاته ويجعله بالتالي حبيس التخصص الذي تلقى فيه تكوينا دون التخصصات الأخرى.

وتقديرا لكل ما سبق ذكره، فيما يلي بعض الاقتراحات التي نراها تخدم تحسينا نوعيا للتكوين في مجال الترجمة القانونية، لاسيما من خلال تشجيع انفتاح الجامعة على متطلبات الشريك الاقتصادي والتوجه نحو لقاءات واجتماعات دورية يتبادل فيها الطرفان المعلومات التي تمكنهما من إقرار سياسة إدماج

مهني أنسب للطلبة المتخرجين من المعهد، ويتسنى تحقيق التكوين النوعي من خلال تشجيع التواصل المستمر بين الأساتذة وطلبتهم وخلق فضاء لذلك لاسيما باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، وتحسيس الطالب حول الهدف المنشود من وراء تكوينه والعمل على تحقيقه.

8. قائمة المراجع:

أيت تفاتي حفيظة، " الترجمة القانونية بين الحماية والتقييد " ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص.ص. 08، 573-574.

شريق محمد هشام، إشكالية الترجمة القانونية: دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص الترجمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2017، ص. 116.

ضمراوي بانا، تعريف العولمة. اطلع عليه في الموقع https://mawdoo3.com/ بتاريخ 26 ماي 2021 على الساعة 14 سا 30 د.

منصور محمد حسين، " نظرية القانون: مفهوم وفلسفة وجوهر القانون، طبيعة القاعدة القانونية "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص. 133-134.

Benaouda, A, « Formation du traducteur interprète officiel en Algérie : état des lieux », in Sciences de l'homme, volume 9, numéro 2, mars 2017, p.p.129-130.

Boukhalfa, M.R, « La traduction du français vers l'arabe : une difficulté certaine mais des solutions sûres. », in Cahiers de traduction, numéro 7, 2016, p.39.

Cao, D, "Translating laws", Multilingual matters, Ltd, USA, p. 05.

Gémar, J.C, « La traduction juridique : art ou technique d'interprétation? », in Meta : journal des traducteurs, 1988, p.306.

Gémar, J.C, « La traduction juridique : art ou technique d'interprétation? », in Meta : journal des traducteurs, 1988, p.305.

LADMIRAL J.R, MERIAUD M, « Former les traducteurs pour qui pourquoi ? » in Meta : journal des traducteurs, volume 50, numéro 1, mars 2005, p. 34.

Sarcevic, S, *New approach to legal translation*, The Hague, London, 1997, p.05.